

3

مجتمع التوازن والتماسك بين الأفراد والفضاءات



مجتمع التوازن والتماسك بين الأفراد والفئات

إن مشروع التغيير مشروع حضاري قوامه مجتمع مستقر آمن متكافل، لا تهميش فيه لفئة أو جهة... مجتمع دون فجوات تنموية... مجتمع يتيح فرص النجاح أمام الجميع...

وعملنا منذ البداية على أن ينعم الجميع بمقومات الكرامة دون استثناء، وتوفقت بلادنا إلى أن تكون في مقدمة دول العالم من حيث اتساع طبقتها الوسطى التي تناهز اليوم نسبة 80% ، وحرصنا خلال اثنتين وعشرين سنة على بذل الجهود في كل الميادين من أجل الإنسان التونسي... ليعيش كريما عزيزا مهما كان وضعه وحيث ما كان.

وفي ضوء هذا المبدأ سنعمل خلال الخماسية القادمة على :

1/ الاقتراب من التغطية الاجتماعية الكاملة حتى تبلغ نسبتها 98% مع تعميمها حتى لا تبقى أي مهنة خارج نظام الضمان الاجتماعي.

2/ تدعيم نسبة العائلات التونسية المالكة لمسكن والتي تبلغ حاليا 80% :

وذلك بدعم برامج الإسكان وتحسين ظروف السكن وطنيا وجهويا ومحليا من خلال :

- إنجاز 300 ألف مسكن وفقا لمختلف صيغ التمويل المتوفرة.
- آليات جديدة لمساعدة العائلات محدودة الدخل على تحسين مساكنها.
- توفير مخزون عقاري للجماعات المحلية للاستجابة لطلبات السكن الاجتماعي.

3/ النزول بنسبة الفقر إلى المستوى الأدنى المتعارف دوليا.

4/ تكثيف شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الهشة من الارتداد أو السقوط في دائرة الفقر.

5/ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة.

6/ إرساء منظومة تشريعية متطورة في مجال الصحة والسلامة المهنية ؛

تأخذ في الاعتبار تطور النسيج الإقتصادي لبلادنا وبروز تكنولوجيات جديدة، من أجل حماية أنجع لمواردنا البشرية من الأخطار المهنية.

7/ الارتقاء بنسبة تغطية اليد العاملة بمجامع طب الشغل ومصالحه من 40% حاليا إلى 70% سنة 2014.

8/ تطوير نظام اليقظة الاجتماعية.

وحتى نرتقي بوظيفة الإحاطة الاجتماعية اللازمة اليوم في المجتمعات الحديثة فإننا سنعمل على بلوغ نسبة :

9/ أخصائي اجتماعي لكل 6 آلاف ساكن.

كما سنعمل على :

10/ وضع إطار تشريعي جديد ينظم العمل التطوعي :

- يحقق مشاركة أوسع للشباب والمختصين في المجال الاجتماعي.
- يمكن من فسح المجال أمام المتقاعدين للعمل في الحقل الاجتماعي.

وإذ نولي مكانة خاصة لرعاية الفئات ذات الاحتياجات الخصوصية في سياساتنا الاجتماعية فإن من أولوياتنا خلال الخماسية القادمة :

11/ الوقاية من الإعاقات والعناية بالفئات ذات الإحتياجات الخصوصية وإدماجهم :

وذلك من خلال :

- خطة وطنية للوقاية من الإعاقات منذ الولادة وكذلك المكتسبة.
- توسيع شبكة المؤسسات العاملة في مجال الوقاية والإدماج الاجتماعي.
- تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الخدمات المقدمة للمعوقين، وتشجيع الأسرة الطبيعية أو الأسر البديلة على الإعتناء بالمعوق في وسطه الأسري.
- وضع برنامج جديد لدعم الإدماج المدرسي للمعوقين وتعزيز منظومة التربية والتكوين الخاصة بهم.
- إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط لفائدة المعوق.
- تعزيز إدماج الفئات ذات الحاجيات الخصوصية في الحياة المهنية والاجتماعية.

كما سنعمل على :

12/ إصلاح منظومة التقاعد بما يؤمن حقوق كل الأطراف ولاسيما المضمونين الاجتماعيين وعائلاتهم، ويسهم في تحقيق توازنها المالية إلى حدود سنة 2030.

وتجسيما لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والإنصاف بينهما في كل البرامج التنموية ستكون الخماسية القادمة خماسية :

13/ إدراج مقارنة النوع الاجتماعي في كل السياسات والبرامج الاجتماعية.